

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥

بتفوض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات
رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٦ لسنة ١٩٧٤ :

قرر :

مادة ١ — يفوض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس
الجمهورية المنصوص عليها في القوانين المبينة فيما بعد على أن يصدر قراره
فيها بناء على موافقة مجلس الوزراء :(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ والمادتين ٤٤ و٦٤ من قانون
الطباطبات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤(٢) المادة ٧٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١مادة ٢ — يفوض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

(١) المادة ٥ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار.

(٢) المواد ٣٠، ٣٢، ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسماء
والشركات ذات المسؤولية المحدودة.(٣) المادتين ٧، ٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام
اللائين الدبلوماسي والقنصل فيما يتعلق بتعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي
والقنصل، وذلك فيها عدا السفراء، وكذلك المواد ٢٢، ٣٠، ٤٩ من هذا القانون.

(٤) القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن إصدار عملات تذكارية.

(٥) المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد
الصرف بالجانب في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المغولة فيما
يتعلق بالأموال المغولة.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وهل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجانب
في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المغولة،وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الحماة وإلغاء القانون
رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحاماة أمام المحكمة :

قرر :

مادة ١ — النازل بالجانب إلى نقابة المحامين عن ملكية قطعة الأرض
رقم ٨٩٤ قسم عابدين وبالنحو مسطحها ٣٦٨,٦٠ مترًا ضمن القائمة رقم ٥١٢
قسم عابدين بما فيها من منشآت والموجحة سودوها ومعالمها بكشف
التحديد والرسم المراقبين .مادة ٢ — النزول من النازل هو تحقيق أغراض النقابة الواردة
بقانونها فقط ولا يجوز استعمالها بما ذلك من أغراض أو التصرف
فيها للغير .مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جانفي الأول سنة ١٣٩٥ (١٩٧٥) ميلادي
أشرف السادس

كشف تجده .

عن قطعة الأرض رقم ٨٩٤ مسلسلة قسم عابدين
المؤجرة إلى نقابة المحامين بالقاهرة

رقم القطعة المسطح

٣٦٨,٦٠ مترًا

المحدود :

الحد البري — يتجه بميل لشرق بمحوار محكمة مصر الابتدائية المختلطة
بطول ٦٠ مترًا .الحد الغربي — بمحوار شارع رمسيس بطول ٤٢,٩٠ مترًا ثم شطاف
بطول ١٥ مترًا .

الحد القبلي — بمحوار شارع عبد الحافظ زروت بطول ٤٨,٧٠ مترًا .

الحد الشرقي — بمحوار القطعة ٥٩، مترًا: المؤجرة لنقابة الصحفيين
بطول ٥٤,٢٨ مترًا .مدر الإدارة الهندسية
(إمضاء)

- (٢١) المادة ٦٧٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والمبيعات العامة والشركات والجمعيات والمؤسسات التابعة لها .
- (٢٢) المادة ٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ في شأن الجمادات .
- (٢٣) المادة ٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم معاشات أو إعانات أو قروض عن المسائر في الفس والمال نتيجة للأعمال الحرجة .
- (٢٤) المادة ٦٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ في شأن الجمعيات التعاونية الزراعية .
- (٢٥) المادة ١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لوظائف معينة وذلك فيما يتعلق بين هم في درجة وزير أو في درجة نائب وزير .
- (٢٦) المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التعليم التمهي وذلك فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ التي فوض فيها رئيس مجلس الوزراء .
- (٢٧) المادة ٦ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون .
- (٢٨) المواد ٤١،٤١١،١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي .
- (٢٩) المواد ٤٣،٤٤،٦٤،٦٥ فقرة (٥) ،١٢٤،٣٠،٢٤،٢١،١٢٤ فقرة (٢) ،٥٨ فقرة (٢) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
- (٣٠) المواد ٥٦،١١،٤٦،٤٨،٤٣،٢٩،١١،٥٩،٥٨،٤٨،٤٣،٢٩،١١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١
- (٣١) المواد ٢٩،٢٨،٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
- (٣٢) المواد ٤٣،٤٤،٤٣،٣٧،٢٩،٢٠،٤٣ من قانون تنظيم الجمادات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
- (٣٣) المواد ٥٦،١٨،٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الخدمة العسكرية .
- (٣٤) اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والقواعد المتعلقة والمكلة لها .
- (٦) المادة ٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية .
- (٧) المادة ١٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها .
- (٨) المادتين ٢٥ و٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن إدارة محلية .
- (٩) المادتين ٩،١٧ من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء معهد الخطيط القومي .
- (١٠) المادة ٤ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري .
- (١١) المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بشرع الملكية والاستيلاء على العقارات .
- (١٢) المواد ٤٤،٤٥،٤٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والمبادرات التي يشملها .
- (١٣) الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
- (١٤) المادة ٦ من قانون المبادرات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وذلك فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارة المبادرات العامة وطرق اختيار أعضائها والأحكام الخاصة بمقاييسهم ومتاناتهم .
- (١٥) الفقرة (١٢) من المادة ١١ من قانون الحمايك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
- (١٦) المادة ٣ من قانون مصلحة الشهر العقاري والتونق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤
- (١٧) المادتين ٦٣،٦٤ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
- (١٨) المواد ٢٢،١٠٦،١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
- (١٩) المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منع معاشات وسكنات استثنائية .
- (٢٠) المادة ٢ من قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منع معاشات وسكنات استثنائية :

قرر :

مادة ١ — منح السيد الدكتور عبد العزيز محمد جبازى رئيس مجلس الوزراء السابق ، معاشًا قدره مائة جنيه شهرياً.

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٦ أبريل سنة ١٩٧٥

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جانفي الآخرة سنة ١٩٧٥ (٢٨ يوليه سنة ١٩٧٥)

أشرف السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٢١ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منع معاشات وسكنات استثنائية :

قرر :

مادة ١ — ترقى معاشات السادة الوزراء السابقين الآتية أسماؤهم بعد مل ١٥٠ جنيه (مائة وخمسون جنيهًا) شهرياً ، وهم :

السيد / فتحى أحد المقبول .

السيد الدكتور يحيى عبد العزيز الجمل .

السيد الدكتور طاهر أمين حسن .

السيد الدكتور محمود على حسن .

مادة ٢ — ينشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من ١٦ أبريل سنة ١٩٧٥

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جانفي الآخرة سنة ١٩٧٥ (٢٨ يوليه سنة ١٩٧٥)

أشرف السادات

(٢٥) المادة ٦، ٨، ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء بعثة للفترة العربية .

(٢٦) المادتين ٢٢، ٢١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك المركزي المصري .

(٢٧) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل وتوسيع أموال المؤسسات العامة ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٠

(٢٨) المادة ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعاذلة لدرجاتهم الحالية .

(٢٩) المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تطوير الهيئة العامة للتصنيع ، وذلك فيما يتعلق بتعيين نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة والأعضاء المتفقين وتعديل مرتباتهم .

(٣٠) المادة ١٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن التواعد والتغطيم الخاصة باستخدام الأجانب .

(٣١) المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن جمعية الملائكة الأحرار .

(٣٢) المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٠ بتعديل وتوسيع أموال المؤسسات العامة .

(٣٣) المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن التخصيص بسفر كبار العاملين بالدولة والقطاع العام .

(٣٤) المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٤ بتنقيح بعض تمويلات وبدلات سفر المهام الخاصة .

(٣٥) المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١ لسنة ١٩٧٤ بتعديل نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح .

(٣٦) المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تضييق بعض أعمال المقاولات أعلى الميزانيات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

مادة ٣ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٤ — ينشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جانفي الآخرة سنة ١٩٧٥ (٢٨ يوليه سنة ١٩٧٥)

أشرف السادات